الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
18 May 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٢٢

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيال (نائب الرئيس) (باكستان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-27831 (A)
0027831

نظراً لغياب السيدة ونسلي (استراليا)، ترأس الجلسة، السيد سيال (باكستان) نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال :وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/C.5/54/L.13)

مشروع المقرر A/C.5/54/L.13

١ - **الرئيس:** قال إن مشروع المقرر A/C.5/54/L.13 المعنون ''وحدة التفتيش المشتركة '' قد اعتُمد بتوافق الآراء في مشاورات غير رسمية.

٢ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/54/L.13

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع) (A/54/393)

٣ - **السيد برليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التقرير السنوي الخامس لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/393) يظهر مرة أخرى الحكمة التي اتسم بها قرار اللجنة الخامسة بالتوصية بإنشاء آلية مستقلة للرقابة الداخلية في الأمم المتحدة. وبالفعل فإن إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشكل أهم تدبير إصلاحي اتخذته الجمعية العامة في السنوات الخمس الأخيرة. إذ أن عمل المكتب قد أدى إلى تحسين أداء المنظمة وإلى توفير ملايين الدولارات. ويشكل ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات التي تقدم بها هذا المكتب أهم مؤشر لأداء المكتب، لأنه يبرهن على تعامل المديرين مع عمل المكتب بجدية. ومن المؤشرات الأخرى التي تثير الإعجاب النجاح في توفير واسترداد مبلغ قدره ٧٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وأن المكتب كان قدوةً تُحتذى في مجال المراقبة الداخلية على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل. وعلاوة على ذلك، رسخت تقارير المكتب، بالنسبة لوثائق الأمم المتحدة، مجموعة جديدة من المعايير من حيث الوضوح وسهولة القراءة. إذ أن شكلها المختصر وموجزاتها التنفيذية ورسومها الإيضاحية العديدة استخدمت كنموذج في تقارير كيانات الأمم المتحدة الأخرى . وفي ضوء تغير احتياجات المنظمة، رحب بإدراج إدارة الموارد البشرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات في قائمة مجالات أولويات المكتب لاستعراضها.

٤ - وفيما يتعلق بالمبالغ التي دفعتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا مرتين، المشار إليها في الفقرة ١٨ من تقرير المكتب، استفسر عما إذا كانت المبالغ التي دُفعت زيادةً قد استُردت وعما اتُخذ من إجراءات لتفادي تكرار هذا الأمر. وأعرب عن ارتياحه حيال تحقيق المكتب في أعمال احتيال شهدتها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والذي أدى إلى تحسين الضوابط الداخلية وإلى تحقيق وفورات بلغت زهاء ١,٢٥ مليون دولار، واستفسر عما إذا كان من الممكن تحقيق وفورات إضافية عبر إجراء تحسين مماثل في الضوابط الداخلية في بعثات أخرى. وفيما يخص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعرب عن ترحيبه بوضع قائمة تتعلق بالمراقبة المالية لشركاء التنفيذ، وطلب مزيداً من المعلومات عن حالها. وقال إن وفده يشعر بالقلق حيال المثال الذي ورد في الفقرة ٤٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمتعلق بتنفيذ برامج ما بطريقة غير مرضية. واستعلم عن كيفية تحسين رصد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصدها للمشاريع من أجل التخفيف من هذه المشاكل إلى الحد الأدنى.

٥ - وذكر أنه يتفق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن مزيداً من التقدم قد أُحرز في مجال إصلاح عمليات الشراء (A/54/393، الفقرة ٦٢)، لكنه شدد على ضرورة مواصلة التحسين في هذا المجال الحيوي. وفيما يتعلق بالإشارة التي وردت في الفقرة ٩٦ بشأن شمل مختلف الإدارات والأفراد بخدمات

خطوط المكالمات الهاتفية البعيدة، استفسر عن الخطوات التي اتُخذت لتنفيذ توصيات المكتب في هذا المجال.

٦ - وأضاف أن تقييم البرامج لا يتم حالياً بانتظام بالرغم من أنه مطلوب بموجب قواعد المنظمة المتعلقة بالتخطيط والميزانية. والتقرير المتعلق بالسبل التي تكفل التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المقررة وجودتها (A/54/117) شكل خطوة مهمة في درب زيادة فهم هذه المسألة، وأعرب عن خيبة أمله حيال عدم نظر لجنة البرنامج والتنسيق فيه بالطريقة المناسبة في آخر جلسة عقدتها. وأبدى موافقته التامة على ما ورد في التقرير من أنه يتعذر تحديد ما إذا كان البرنامج قد بلغ مقصده إن لم يكن هناك إدراك واضح للإتجاه الذي يسلكه. وأخيراً، أعرب عن تقدير حكومته العميق لما أنجزه وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية من أعمال منذ توليه منصبه.

٧ - **السيد بارنويل** (غيانا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن عميق قلقه إزاء تقرير صحفي منشور على موقع مؤسسة الأمم المتحدة على الشبكة، يتعلق بمؤتمر صحفي عقده وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. إذ اختار التقرير الصحافي خمس دول أعضاء من مجموعة الـ ٧٧، مشيراً إلى أنها غالباً ما تعارض الإصلاحات المقترحة وأنها تقف في وجه إحداث أي تغيير في ''مشاريعها المدللة''. وترفض المجموعة بصورة شديدة وقاطعة مثل هذه الإتهامات التي لا أساس لها. وينبغي لمؤسسة الأمم المتحدة التصرف بمسؤولية بالكشف عن مصادر معلوماتها في التقارير الصحافية التي نشرتها.

٨ - وذكر أن وصف التقارير الصحفية والتقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/393) دور الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات على أنه ''إدارة منشغلة بالجزئيات'' مسألة غير مقبولة. ولا ينبغي لأي موظف رسمي في الأمانة العامة إبداء مثل هذه الملاحظات الذاتية والمضللة، التي تلطخ صورة موظفي الخدمة الدولية وتضعف العلاقة الحسنة القائمة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وبموجب الميثاق، تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمم المتحدة بالموارد وتضطلع بدور مهم في التأكد من استخدام هذه الموارد بصورة مجدية وفعالة. وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد التزامهما بالإصلاح الذي يجب تنفيذه وفقاً لقرارات الجمعية العامة. وطلب من الأمانة العامة رداً خطياً على المزاعم التي وُجهت إلى أعضاء المجموعة وردوداً خطية على الأسئلة التي أُثيرت أثناء مناقشة التقرير السنوي للمكتب.

٩ - **السيد أوداغا-جالومايو** (أوغندا): قال إنه يود بادئ ذي بدء أن يؤكد من جديد على دعم وفده الكامل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وعلى رغبته في أن تُنفذ ولاية المكتب فعلياً، بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء. وأعرب عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٠ - وذكر أن وكيل الأمين العام قد رسم صورة منمقة لعمل المكتب منذ إنشائه. غير أن أوغندا غير مقتنعة أن إنجازات المكتب تعادل من حيث قيمتها المقدار المرتفع من الموارد الذي أنفقه حتى الآن والذي لا يتناسب معها. وفي الوقت الذي خُفضت فيه الميزانية في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي، فإن الموارد التي يستهلكها المكتب تزداد باطراد. وعليه، ينبغي للمكتب تحسين أدائه في مجال تنفيذ البرامج. وعلاوة على ذلك، اضطلع المكتب بالمهام التي تنص عليها الفقرة ٥(ج) من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء بطريقة تفتقر إلى الفعالية والتوازن. ويتم التركيز للغاية على مراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات، وذلك على حساب تقييم البرامج ورصدها. وينبغي للمكتب أن يكفل أوسع نطاق ممكن من التوزيع الجغرافي لدى تعيينه موظفين أكفاء، لاسيما في مجالات التفتيش والتحقيق والتقييم، ويتعين عليه السعي جاهداً إلى كسب ثقة جميع الجهات الفاعلة، بخاصة الدول الأعضاء.

١١ - وطلب إيضاحاً بشأن عدد من التصريحات التي وردت في التقرير السنوي للمكتب (A/54/393)، لاسيما التصريح الذي ورد في الفقرة الرابعة من التمهيد؛ والإشارة إلى التهجم على عمل المكتب في الفقرة الخامسة من التمهيد؛ والتصريحات التي تفيد بأن مبالغة دول أعضاء عديدة في موقفها الناقد للبيروقراطية في الأمم المتحدة أدى بالأجهزة التشريعية في حالات عديدة إلى الانشغال بإدارة الجزئيات (التمهيد، الفقرة قبل الأخيرة)، وبأن التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الإعلام في مجال الجوانب الإعلامية للبعثات يحتمل النقاش ولكنه يسير الآن بصورة معقولة (الفقرة ٣٠)، وبأنه يجب أن يكون الموظفون على استعداد لقبول التغييرات الأساسية اللازمة لجعل المنظمة قادرة على التكيف مع الواقع المالي والمتطلبات المهنية التي تواجهها في الألفية الجديدة (الفقرة ٧٣)، وبأن مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة قد أنشأ آلية لتقاسم العمليات والطرائق والنظم مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (الفقرة ٨٨).

١٢ - وذكر أنه بالرغم من عدم معارضته للنزعة المتزايدة لدى بعض كبار مسؤولي الأمم المتحدة لمناقشة أعمال المنظمة مع الصحافة، إلا أنه يشجب استخدام جلسات الإحاطة الإعلامية للتهجم على بعض الدول الأعضاء. ويجب على موظفي الأمانة العامة كافة التقيد بجميع القواعد والنظم ذات الصلة، بما فيها أحكام الميثاق. وورد في أحد التقارير الصحافية أن وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية قام، أثناء إحدى جلسات الإحاطة الإعلامية، باتهام بعض الدول الأعضاء، من بينها أوغندا، بإعاقة الجهود التي يبذلها الأمين العام لخفض عدد الموظفين، والقضاء على الهدر وترشيد المنظمة. غير أن التزام أوغندا بإصلاح الأمم المتحدة التزام تام ومطلق، ويتعذر عليه فهم عمليات الطعن بهذا الالتزام.

١٣ - وأضاف أن أوغندا كانت من بين الدول التي صاغت قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي أفضى إلى إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الرغم من الشكوك التي راودت العديد من الدول الأعضاء الأخرى. ويتمثل دور الأمين العام وموظفيه في إجراء الإصلاحات وفقاً للتعليمات التي تصدرها الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله أن يكفل الأمين العام وجود النظام والانضباط والاستقامة في الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأخيراً، لا ينبغي لأي موظف في الأمم المتحدة الإدلاء بتصريحات استفزازية تتعلق بالدول الأعضاء.

١٤ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): اعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وعلق على تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/54/393). فقال أولاً إن وفده يرى أن التمهيد قد بالغ في تصويره لواقع حال الرقابة الداخلية في المنظمة على مدى السنوات الخمس الماضية. وثانياً، إنه ينبغي النظر إلى استقلالية المكتب المشار إليها في التقرير، في سياق الاستعراض الذي ستجريه اللجنة الخامسة في إطار البند المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء. وثالثاً، وفيما خص الإشارة التي وردت في الفقرة ٧٦ من التقرير بشأن التوظيف التعاقدي محلياً في دوائر اللغات، لم ينص القرار المتعلق بتوظيف المتقاعدين على الشيء نفسه. وأعلن أن وفده يود أن يتم توظيف المتقاعدين بحيث يشمل أوسع نطاق جغرافي ممكن ؛وقصر مثل هذا التوظيف على النطاق المحلي لا يفي بهذا الغرض.

١٥ - وأضاف أن وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية عقد مؤتمراً صحفياً اتهم فيه بعض الدول الأعضاء بعرقلتها جهود الإصلاح في الأمم المتحدة. ويود وفده أن يسجل تحفظا بأشد العبارات على هذا التصريح، الذي يناقض مبادئ الخدمة المدنية الدولية ومعاييرها ويشكل تدخلاً في العمل السياسي للدول الأعضاء في المنظمة. وتمثل تعليقات وكيل الأمين العام عملاً خطيراً وتدخلاً في العمل التشريعي للدول الأعضاء، فضلاً عن

كونه مثالاً إضافياً على الحالات العديدة التي تجاوز فيها المكتب نطاق صلاحيته.

١٦ - وختم كلامه بقوله إن وفده كان يود أن يحقق عمل وكيل الأمين العام الذي شارفت ولايته على الانتهاء نتيجةً مرضية وإيجابية. ولكن ما يؤسف له أن النتيجة كانت سلبية. وأعرب عن أمله في أن يفيد وكيل الأمين العام الجديد من دروس وأخطاء عمل المكتب في سنواته الخمس الماضية.

١٧ - **السيد مكتفي** (الجزائر): أعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى جانب بيان كل من ممثلي أوغندا والجمهورية العربية السورية. ففي الدور الثامنة والأربعين للجمعية العامة، حينما قررت اللجنة الخامسة التوصية باعتماد القرار الداعي إلى إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قامت بذلك برئاسة الجزائر. واهتمام الجزائر الرئيسي الآن هو إيضاح أحكام القرار بحيث يتمكن المكتب من أداء مهامه بفعالية ومن التمتع بشرعية كاملة.

١٨ - وقال إن وكيل الأمين العام أعرب في التمهيد الذي وضعه للتقرير عن خيبة أمله من رد فعل بعض الدول إزاء عمل مكتبه وعجزه عن كسب ثقتها عبر الحوار. غير أن المشكلة قد تكون في أن وكيل الأمين العام لم يستوعب مخاوف هذه الدول الأعضاء على نحو مناسب وأن الحوار كان من طرف وحيد بدلاً من أن يكون موضوعياً. ينبغي إيضاح الإشارة إلى ''انشغال الأجهزة التشريعية في حالات عديدة على إدارة الجزئيات''. وبعض المشاكل التي أشار إليها وكيل الأمين العام هي مشاكل بين الدول الأعضاء والمكتب ليس معنياً مباشرة بها.

١٩ - وذكر أنه يأسف للملاحظات التي أبداها وكيل الأمين العام أمام الصحافة وللتقارير الصحفية التي نجمت عنها بصورة مقصودة أو غير مباشرة. وتمثل هذه التقارير أمثلة على المعلومات الخاطئة الزائفة التي استندت إلى اتهامات غير مبررة. وهو لا يفهم السبب الذي دعا وكيل الأمين العام إلى التذمر من إبداء الدول الأعضاء معارضتها، لأن تنفيذ توصيات المكتب ليس مرهوناً بموافقة الدول الأعضاء عليها، ولأنه كان قد بدأ العمل على تنفيذ الأغلبية العظمى من التوصيات. وأعرب من جديد عن تأييد الجزائر الشديد لعملية الإصلاحات التي أطلقها الأمين العام.

٢٠ - **السيد** فوكس (أستراليا): أعرب عن تأييده الشديد لعمل المكتب الذي تنطوي توصياته وتقاريره على قيمة لا حدود لها. ووافق على التعليقات الإيجابية التي أُبديت أثناء النقاشات التي دارت حول أنشطة المكتب.

٢١ - **السيد باشكه** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): رد على الأسئلة التي طرحتها الوفود لتوها إلى جانب الأسئلة التي أُثيرت في الجلسة التاسعة عشرة، فذكر أنه لا يتفق مع ممثل باكستان بأن المكتب قد غالى في تركيزه على مهمة مراجعة الحسابات، التي، في رأيه، تمثل دعامة الرقابة. وقد شمل ملاك موظفي المكتب منذ إنشائه قلة من المفتشين أو المقيّمين وخلا تقريباً من أي محقق، لكنه اعتبر أن التوازن السليم يتحقق منذئذ.

٢٢ - وأضاف أن مسؤولية تنفيذ البرامج وتنفيذ الولايات التشريعية تقع في المقام الأول على رؤساء الإدارات. غير أن المكتب، تمشياً مع مهامه في مجالي الرصد والتقييم، قام في التقارير المتعلقة بأداء البرامج التي تقدم كل سنتين، بتقدير درجة تنفيذ النتائج والخدمات المحددة في ميزانيات البرامج. كما ذكر المكتب مدى التعديل الذي أُدخل على أنشطة البرامج، وفصل دور كل من الهيئات التشريعية والأمانة العامة في وضع تلك التعديلات. وحيثما وُجد سبب يدعو إلى الشك في أن برنامجاً ما نُفذ بطريقة تنقصها الفعالية وفي احتمال ألا يتم تحقيق الأهداف المرجوة، أو في حصول هدر للموارد، كان المكتب يجري تفتيشاً للوحدة التنظيمية المعنية، بالتركيز على المجالات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في تنفيذ البرامج وإدارة الموارد وضبط الإدارة. وإذا ما اتضح أنه

كان للشك أساس، كان يوصي بتطبيق حلول عملية وتدابير تصحيحية. كما اضُطلع بعمليات تفتيش بغية تقدير التقدم المحرز في تعزيز الفعالية الإدارية في الوحدات التنظيمية وذلك في سياق الإصلاحات التي دعا إليها الأمين العام. وترد في تقرير المكتب السنوي الأنشطة التي نفذها في مجالي الرصد والتقييم برمتها.

٢٣ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أُبديت على تقارير المكتب عن التقييم الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/54/16)، ذكر أن من غير المناسب في نظره فتح النقاش مجدداً بشأن مسائل اتخذت هيئة حكومية دولية بشأنها قرارا.

٢٤ - وأردف أن الجزم في الفقرة ٢٢ من تقرير المكتب السنوي بأن بعض الضباط في قوة الشرطة الدولية في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد عمدوا إلى الغش في امتحان اللغة، استند إلى مقابلات أجراها مراجع الحسابات المقيم للمكتب وإلى أدلة مستندية شملت مذكرة بشأن هذا الموضوع وردت من مفوض القوة.

٢٥ - واستطرد أن التوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من التقرير المتعلقة بمبلغ ١٣ مليون دولار الذي تسعى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى استرداده من حكومة البلد المضيف، بأنه ينبغي، في حال عدم استرداده، استخدامه كمقابل لأي مبالغ تطالب بها الحكومة، تتفق مع ما درجت عليه العادة. وفي قرار الجمعية العامة ١٢/٥١ المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة، طُلب إلى الأمين العام إيقاف تسوية المطالبات التي تقدمها الحكومات المعنية إلى أن تسدد ما تدين به للقوات المشتركة من مبالغ. ووافقت الإدارة على التوصية المتعلقة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، والمفاوضات مع حكومة البلد المضيف جارية على قدم وساق بغية إيجاد وسيلة لاسترداد المبالغ المعنية تكون مقبولة من الطرفين.

٢٦ - أما فيما يخص التوصية بنقل المستشار القانوني لرئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من منصبه بسبب ضلوعه في تبادل أموال خاصة مع محامي الدفاع، قال إن الفريق الداخلي المخصص الذي أنشأه قلم المحكمة أكد وقائع القضية بحسب ما حددها المكتب، لكنه خلص إلى أنه لا ينبغي نقل المستشار القانوني. وهذه النتيجة تثير شيئاً من الاستغراب لأن المستشار القانوني قد تعرض سابقاً للتوبيخ من جانب رئيسه بسبب التصرف غير اللائق الذي قام به والمتعلق بدفعه مبالغ من المال لمحامي الدفاع. ويتألف الفريق التابع لرئيس قلم المحكمة برمته من موظفين في قلم المحكمة، كان بعضهم من الشهود على القضية التي يجري التحقيق فيها. وعلاوة على ذلك، زود رئيس قلم المحكمة موظفيه بما لديه من تعليقات على تقرير المكتب عن تمويل المحكمة، وبالتالي كشف عن آرائه بشأن هذه المسألة قبل بدء التحقيق الداخلي.

٢٧ - ومضى يقول إن توجيهاً إدارياً صدر في ٢٧ أيار/مايو بشأن توظيف المتقاعدين (ST/AI/1999/5) وهو يأخذ أحكام مقرر الجمعية العامة ٤٠٨/٥١ وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣ بالاعتبار الكامل.

٢٨ - وذكر أن الإجراءات المتعلقة بحساب الوفورات في التكلفة واسترداد الأموال ترد في القاعدة المالية ٧-١ وتقع مسؤولية تطبيق هذه الإجراءات على المراقب المالي، وأي أسئلة إضافية حول هذه المسألة ينبغي أن توجه إليه.

٢٩ - وانتقل إلى المسائل التي أثارها ممثلو غيانا والجزائر وأوغندا، فأبدى رفضه القاطع للزعم بأنه أشار إلى بعض الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين بالطريقة التي وردت. وأعرب عن ذهوله للتلميح بأنه ينبغي أن يتحمل مسؤولية المقالات التي نشرتها وسائل الإعلام عقب مؤتمره الصحفي.

٣٠ - وأعرب عن عدم اتفاقه مع ممثلي أوغندا والجمهورية العربية السورية بأنه غالى في وصف إنجازات المكتب على مدى

السنوات الخمس الأخيرة. وفي حين أنه لا يجادل في حق الدول الأعضاء في الاعتراض على وجهات نظره، اعتبر أنه لأمر مشروع أن يصف مسؤول في الأمانة العامة الولاية التي اضطلع بها على أنها كانت ناجحة.

٣١ - وختم كلامه بقوله إنه سيقدم أيضاً ردوداً خطية، وفقاً لما طلبه ممثل غيانا، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٢ - **السيد** درويش (مصر): أعرب عن ارتياحه لتقديم وكيل الأمين العام إيضاحاً بشأن التقرير الذي نُشر على موقع مؤسسة الأمم المتحدة على الشبكة، لكن من المؤسف أنه لم يقم بذلك في حينه. وطلب أن يحقق المكتب في الظروف التي سمحت بنشر مثل هذا التقرير المضلل في الموقع.

٣٣ - **السيد مكتفي** (الجزائر): استفسر عن السبب الذي منع وكيل الأمين العام من إصدار نفي للتقرير إن لم يكن هذا الأخير بالفعل دقيقا.

٣٤ - **الرئيس:** قال إنه بغية منح وكيل الأمين العام الوقت الكافي للرد خطياً على النقاط التي أُثيرت، ستختتم اللجنة مناقشتها العامة لهذا البند من جدول الأعمال في موعد لاحق ، وإن المكتب سيتخذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع إضافي لهذا الغرض.

مسائل أخرى

٣٥ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده لاحظ أنه حينما يتم الإتصال هاتفياً بمكاتب مسؤولين أو موظفين في الأمانة العامة، إما أنهم لا يجيبون أو أنهم ليسوا في مكاتبهم. وهم لا يجيبون حينما تكون هواتفهم موصولة بمسجلات الرسائل الهاتفية، وهم يستفسرون أحياناً عن رتبة الشخص الذي يتصل، وكأن الرتبة هي المسألة الفاصلة. وطلب من رئيس اللجنة إخطار مسؤولي الأمانة العامة بأن عليهم أخذ هذه الاتصالات مأخذ الجد. وانتقل إلى برنامج عمل اللجنة للأسبوع الجاري، فاقترح إرجاء الجلسات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة إلى الأسبوع القادم. كما طلب أن يتضمن برنامج العمل للأسبوع القادم جلسة تُكرس لجدول المؤتمرات الزمني.

٣٦ - **الرئيس:** قال إن برنامج العمل قد أُعد بطريقة ترمي إلى الإفادة من وقت اللجنة بأفضل ما يمكن. وأعلن أنه إذا ما اتضح أن الوقت المخصص لمناقشة أي باب من أبواب الميزانية البرنامجية غير كاف، يتم حينئذ تنقيح برنامج العمل. وسيعمل المكتب جاهداً لتلبية طلب ممثل الجمهورية العربية السورية المتعلق بالبند ١٢٤ من جدول الأعمال، خطة المؤتمرات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.